ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المتغيرات الدولية على المستوى الامني واثرها في التحالفات الدولية

International security changes and their impact on international alliances

كارزان صالح محمود

2025

ماجستير علوم سياسية/ جامعة بيروت العربية

طالب دكتوراه علوم سياسية / جامعة بيروت العربية

Karzanjastany@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 17 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 2 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

أظهرت الأحداث الدولية المتتالية مجموعة من التحديات والتهديدات التي فرضت نفسها على البيئة الامنية الدولية ولهذا السبب فأن اغلب الدول عمدت على مواجهتا بصورة العمل الجماعي ووفق آلية التحالفات، ألا أن هذه الإلية يجب ان تشكل وفق ما تفتضيه الاحداث وهي تختلف حسب طبيعة التهديد والاطراف الداخلة في التحالف، وهذا كله دفع الدول الى محاولة الدخول في تحالفات وتكتلات تعمل على مواجهة أي تهديد يطرأ على الساحة الدولية، مما ادى الى الاثبات بأن التحالفات هي ليست سياسات ثابتة، وإنما متغيرة حسب البيئة الدولية والتي تكون دافعه للانخراط فيها، مما جعلها تتخطى النظريات والأسس المعروفة في تشكيل التحالفات التي تعمل على مواجهة تهديدات مشتركة تفضي إلى تحقيق الغاية النهائية، ولأن التهديد الامني أصبح التحدي الأساس الذي يواجه البيئة الدولية فأن ادارة ومواجهة التهديدات أصبح حاجة ضرورية في السياسة الدولية، ولذلك عملت الدول على إنشاء تحالفات لمواجهة التهديدات متخطية كل الثوابت التي كان معمول بها في تشكيل الأحلاف، مثل المتغير الجغرافي والقومي الأيدلوجي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

Successive international events have revealed a set of challenges and threats that have imposed themselves on the international security environment. For this reason, most countries have sought to confront them through collective action and through the mechanism of alliances. However, this mechanism must be formed in accordance with what events require, and it differs according to the nature of the threat and the parties entering into the alliance. All of this has pushed countries to attempt to enter into alliances and blocs that work to confront any threat that arises in the international arena, which has led to the proof that alliances are not fixed policies, but rather change according to the international environment, which is the motivation for engaging in them. This has made it go beyond the known theories and foundations of forming alliances that work to confront common threats leading to achieving the ultimate goal. Because the security threat has become the fundamental challenge facing the international environment, managing and confronting threats has become a necessary necessity in international politics. Therefore, countries have worked to establish alliances to confront threats, going beyond all the constants that were used in forming alliances, such as the geographical and national ideological variables.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

تلقي التحالفات الدولية بظلالها على الامن ولها أثراً كبير عليه، حيث يمكن أن تعزز أو تقوض الاستقرار والسلام من ناحية، يمكن للتحالفات أن توفر الأمن من خلال التعاون العسكري والاقتصادي، وتجميع الموارد، وتوفير الدعم السياسي والعسكري المتبادل من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات الإقليمية والدولية، خاصة إذا كانت التحالفات مبنية على أسس غير متوازنة أو تهدف إلى احتواء قوى أخرى.

حيث اعتبر الأمن على مر الزمن هدفٌ تسعى له كل الفواعل سواء كانت دول، أفراد أو جماعات، وإن اختلفوا في طبيعة التهديد ووسائل مجابهته، إلا أنه مع التحولات التي شهدها النظام الدولي اصبح الأمن يشكل وسيلة أيضا للنفاذ إلى أقاليم وتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تحت مسميات تنوعت حسب الظرف وطبيعة المصلحة، فالدول ترى أن أمنها يمتد حيث يوجد أي خطر من شأنه أن يهدد وجودها وبقاءها بغض النظر عن أمن غيرها.

وتعمل التحالفات الدولية على التأثير بشكل معقد على امن الدول، حيث يمكن أن تعزز هذه التحالفات من مكانة الدولة في الساحة الدولية، أو أن تحد من استقلاليتها وصنع القرار من ناحية، قد توفر التحالفات الأمن والدعم الاقتصادي والسياسي، مما يعزز من قدرة الدولة على حماية مصالحها و تحقيق أهدافها. من ناحية أخرى، قد تفرض التحالفات قيودًا على سيادة الدولة من خلال الالتزامات القانونية، أو الاعتماد على شركائها، أو فقدان القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة.

لقد ادت المتغيرات الدولية الى ظهور مفاهيم جديدة للأمن بسبب تنوع التهديدات التي تواجه كيانات الدول وفي ذات الوقت لم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافيا لمواجهتها أو الحد من تداعياتها، بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف. ان مفهوم الامن تطور بالشكل الذي جر وراءه الدول إلى أبرام تحالفات فيما بينها، وذلك بهدف مواكبة التهديدات الحديثة من جهة وزيادة القدرة على مجابهة التهديدات.

اهمية الدراسة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تكمن اهمية الدراسة كونها تعمل على اضافة بعد اكاديمي في مجال التحالفات الدولية وخاصة الامنية منها في ظل التغيرات الدولية، وتسلط الضوء على اثر المتغيرات الدولية في التحالفات الدولية.

اشكالية الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول مدى تأثير المتغيرات الامنية التي تشهدها الساحة الدولية في التحالفات والتكتلات الدولية خاصة بعد عام 2011، ومن جهة اخرى كيفية تعامل الدول من خلال التحالفات مع هذه المتغيرات.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضة هذه الدراسة من تغير التحديات الامنية في ظل المتغيرات الدولية مما يلقي بظلاله على التحالفات الدولية، ولذلك تعمل الدول على مواكبة هذه المتغيرات من خلال تغيير الاستراتيجيات الخاصة بتشكيل التحالفات.

هيكلية الدراسة:

لتسليط الضوء بصورة اكثر شمولاً سنعمل على تقسيم الدراسة الى مبحثين يتناول الاول، مفهوم الامن وسيقسم بدوره على ثلاثة مطالب يتناول الاول مفهوم الامن القومي (الوطني) اما المطلب الثاني فسيتناول مفهوم الامن الاقليمي اما المطلب الثالث سيتناول مفهوم الامن الدولي.

اما المبحث الثاني فسوف يتناول اثر المتغيرات الدولية في التحالفات من خلال تقسيمه الى مطلبين حيث سيتناول الاول النظرية الواقعية التقليدية للأمن النظرية الواقعية الجديدة للأمن وكذلك مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي، اما المطلب الثاني فسيتناول اثر المتغيرات الدولية على التحالفات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الاول

مفهوم الأمن

أستخدم الأمن تقليدياً كونه مرادف الحماية وبقاء الوحدة السياسية الدولة وتأمين وجودها من مختلف التهديدات العسكرية للدول الأخرى في الفترة 1985-1950 التي تميزت بهيمنة نموذج" مركزية الدولة"، حيث عرف الأمن Walter Lippmann تكون الأمة آمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وهي قادرة إذا واجهت التحدي على المحافظة عليها بالانتصار في هذه الحرب.[1]

والأمن عند Arnold walfers بأنه في حالة الأمن يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صياغة هويتها وتماسكها العملي، كما يعرف هولستي الأمن بأنه: "الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضاف إليها جانب من قوة الدول الكبرى".[2]

تم تناول تعريف مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه نتيجة باختلاف الكتاب والأكاديميين، حيث يمكن رصد منها ما يلي: الأمن القومي أو الوطني، الأمن العام، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، الأمن الإقليمي، ومع تفاقم المشكلات المؤثرة على سلامة الإنسان ظهرت عبارات الأمن التخصصي منها: الأمن الصناعي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي الأمن البيئي، (على سبيل المثال لا الحصر) وباعتبار أن الأمن يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة لذلك سنتناول الأمن ومفاهيمه من خلال اتجاهات أربعة نصنف من خلالها تعاريف الأمن لنصل لتحديد مفهومه على كل مستوى.

لاجتماعية، enjeehariri@hotmail.com

1 – حسن الحسناوي ،التنافس الدولي في افريقيا. ب.

ين الأهداف ..و الوسائل ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 2011/29، ص 8

2 – عادل زقاغ ،سفيان منصوري ، الساحل الإفريقي و الاستراتيجية الأم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حيث عرف العالم في السنوات القليلة الماضية متغيرات أساسية في مختلف جوانب العلاقات بين الدول، وعلى مستوى كافة المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية والعسكرية وأثر بشكل واضح على منظومة العلاقات الدولية ونسقها، حيث أصبح التواصل والتفاعل في الأنشطة الدولية يتعدى الحدود التقليدية، كما اصبح التمييز بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي من الأمور الصعبة خاصة في ظل تعاظم أبعاد الثورة التكنولوجية وتزايد حجم الفواعل والتحالفات والتكتلات الدولية الأمر الذي عمل على تشابك العلاقات بين الوحدات الدولية، ما القى بضلاله على مفهوم الامن حيث يمكن تعريف مفهوم الامن على النحو التالي:

المطلب الاول

مفهوم الأمن القومي (الوطني)

إن مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، بدءا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية، إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها. كما يتسع هذا المفهوم ليشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.[1]

وقد عرفت الموسوعة السياسية الأمن بأنه "ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي".[2]

نية الفرنسية، نحو مقاربة جيو سياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 7/ تموز/2014 ، الجزائر ، ص 101

2 – عادل زقاغ ،سفيان منصوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 102

2 – حبيبة هاني ، تداعي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اما هولستي فيعرف الأمن القومي بأنه الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدول الكبرى.[1]

وقد عرف مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنّه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب).

ان مفهوم الأمن الوطني أو القومي من خلال التعاريف انفة الذكر ركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصاره على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الامن الخاص بالدولة.

وقد عرف تريجر وكرننبرج مفهوم الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية". ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء . ويعرف روبرت ماكنمارا الامن القومي بأنه "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.[2]

ويبين اختلاف تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. حيث اكد باري بوزان عدد من الاسباب لذلك التخلف، التي يمكن ايجازها بما يلي: [3]

ات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،المانيا ، 2022, ص 105

1 – ا

يمان اشرف ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال الفترة 1991–2017 : رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، 2022،

ص360–361.

3 – مزارة زهيره ، ميلود عامر حاج ،السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساح

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

المطلب الثاني

مفهوم الأمن الإقليمي

لقد عَرِفت ادبيات العلاقات الدولية فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية بالتزامن مع نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في حين كان دعاة العالمية دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنع الحروب، وهناك اعتقاد آخر يُرجِع فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الاقتصادي.[1]

تعرف الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي بأنه نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تَضْمَنُهَا كل الدول.[2]

إن الأمن الإقليمي وهو مفهوم يعكس واقع موجود في العلاقات الدولية يمثل تكتل بين عدد من الدول التي تسعى لخلق مستوى معين من التعاون فيما بينها مما يجعل اللجوء إلى العنف ضد بعضها البعض أمرا مستبعدا أو يدفع بها إلى خلق آليات تحميها من المخاطر الداخلية والخارجية.

ويعني مفهوم الأمن الإقليمي "العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد"، إذ انه لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.[3]

اذاً فالأمن الإقليمي هو مفهوم يصور إدراك إقليم معين بدولة المنتمية اليه لاسلوب تحقيق الحماية لذلك الاقليم من خلال الاتفاق بين اعضائه، وهذا يفرض ان تملك دول الاقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف، وثانيا توفير الامكانيات القادرة على تحقيقه. فهو بالحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة اجنبية او خارجية عن التدخل في ذلك الاقليم. فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع

ل الإفريقي :بين القطيعة والاستمرارية ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،الع

دد 18 – حزيران– 2017 ، الجزائر ، ص262

[2] – دينا لملوم واخرون, دومينو الانقلابات المتعاقبة : تقييم ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا خلال 2023 ومس تقبلها القادم , مركز شاف للدراسات المستقبلية وت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عن ذلك الاقليم وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الاقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب اخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.[1]

ويمكننا القول بأن الأمن الإقليمي هو وسيلة لضمان تطبيق التزامات دولية وإقليمية، وإن القيمة الحقيقية في إن أية دولة لا تستطيع بمفردها أن تحقق الأمن مهما كانت قوتها بعيداً عن غيرها، أو بمعزل عن أعضاء المجتمع الدولي أو الإقليمي المواجهة أخطار تهدد أي عضو من أعضائها أو بعض أعضائها.

المطلب الثالث

مفهوم الامن الدولي

ظهرت مفاهيم حديثة للأمن تماشياً مع التهديدات الجديدة والمعقدة التي واجهت استقرار النظام الدولي، فظهر الى الساحة الدولية الأمن الجماعي والاقتصادي والأمن الثقافي، كما انتشرت بشكل واسع عبر العالم وعرفت بما يسمى الأمن العالمي حيث أن هذه التهديدات توسعت لتشمل دول وأفراد وجماعات، وما زاد من تفاقمها بروز قضايا الهجرة غير الشرعية والاتصالات السريعة وغيرها من العلاقات الترابطية بين المناطق والدول، مما جعل مفهوم الأمن يتسع ويتغير في أهدافه ومجالاته. حيث عرف المفهوم الموسع للأمن نقلة نوعية في مفاهيمه، إذ ظل مدة طويلة يُفسر تفسيرا ضيقا بأنه أمن الأراضي في مواجهة العدوان الخارجي، أو أنه حماية المصالح القومية للسياسة الخارجية، كما كان مفهوم الأمن يرتبط بالدول أكثر مما يرتبط بالأفراد.[2]

فبعد ظهور تهديدات عابرة لحدود الأمن القومي للدول، اتخذت هذه التهديدات طابعاً عالمياً تطلب اتخاذ إجراءات دولية بشأنها والقرار الأهم بخصوص عالمية التهديد الدولي هو القرار بسبب بروز الإرهاب ضمن الدول الوطنية كتهديد جدي لمصالح أمنها القومي، وارتباط بروزه هذا بمنظومات عالمية داعمة

حليل الإرهاب والصراعات , مصر , 2024, ص22-23.

[1] – امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين ا

لتهديدات الأمنية والحسابات الخارجية في العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للإرهاب تحتاج تصدياً دولياً لها، كانت الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا بين عامي 2014 و2018 نموذجاً مهماً للأمن الدولي.[1]

خاصةً بعدما أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصالات الحديثة بمختلف أنواعها ومستوياتها، مما ساهم في عملية الترابط بين الأفراد والتداخل بين المجتمعات، وهذا ما فرض عملية التعاون في التحدي للمخاطر في المجتمعات. ولئن الأمن دائم ومستمر، فلا يمكن انتفاء أهمية الأمن وضرورته في أي زمن كان، نظراً لارتباطه بالحاجة الإنسانية للأمن، وكذلك من حيث آلية تحقيق الأمن تيجة لتطور الأمم والمجتمعات، وتشعب حاجاتها برز الاهتمام بعناصر أخرى مؤدية لتحقيق الأمن بشكله الدولي.[2]

المبحث الثاني

أثر المتغيرات الدولية في نظريات الامن والتحالفات الامنية

يعتبر الأمن من المفاهيم الأكثر تداولا ودراسة في العلاقات الدولية، إلا أنه في ذات الوقت يثير الغموض في تفاصيله مما يستدعي البحث الدائم في التحولات التي تطرأ عليه تبعا للتحديات والرهانات التي تفرزها

، العدد 7/ نوفمبر / 2008 ، الجزائر ، ص 3.4

[1] – سليم جداي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58

[1] – مزارة زهيرة ، وميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره

[1] – ادريس عطية ،" الجريمة المنظمة والإرهاب : مصادر جديدة لتهديد الأ

من في افريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ، العدد31 ، ديسمبر 17 20، ص 166

[2] – احمد مقرم النهدي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الساحة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تحول مفهوم التهديد من فترة زمنية لأخرى ولهذه الاسباب سنبحث في مبحثانا هذا عن تطور النظريات الامنية وكذلك اثر المتغيرات الدولية عليه .

المطلب الاول

النظريات الخاصة بالأمن

ان التغيرات التي حصلت على مفهوم الامن بكل مجالاته واشكاله كان له اثر كبير على التحالفات والتكتلات الدولية والاقليمية حيث اثرت الكثير من النظريات الخاصة بالأمن على التحالفات في وقتنا الحاضر والتي اهمها:

اولاً: النظرية الواقعية التقليدية للأمن

تعَدّ النظرية الواقعية للأمن من اقدم النظريات التي تناولته وبحثت في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين، ومن جهته يعتبر (كوتيليا) بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول "إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد.[1]

ويعتبر انصار النظرية الواقعية ان الامن ارتبط بالدول فقط دون أن يمتد لباقي الفواعل الأخرى، ولهذا حرص منظروها هذا الاتجاه على التفكير في الآليات التي من خلالها تحافظ الدولة على أمنها وسيادتها، ما سمح بظهور سياسات معينة ممثلة في سياسة التحالفات وكذا ميزان القوى، إضافة إلى السباق

، موقع قارة افريقيا الاستراتيجي ، مجلة قراءات افريقية ، سبتمبر 2010،ص 47

[1] – راوية توفيق ، القوى الكبرى و الم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نحو التسلح وتجديد المنظومة العسكرية بسبب عدم الثقة في علاقات الدول فيما بينها، فضلاً عن الإسناد على مبدأ مساعدة الذات أي اعتماد كل على ذاتها في تحقيق أمنها، وهذا ما تجسد منذ القدم في فكر نيكولا ميكيافيلي – الذي يعد من الآباء المؤسسين للفكر الواقعي – من خلال كتابه الأمير أين نصح الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.[1]

اما (توماس هوبز) فيرى على غرار مكيافيلي بأن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، و(هيغل) من جانبه فيعتبر من أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره للوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها.[2]

ويعتقد انصار التيار الواقعي التقليدي للأمن بعدم وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلاً صراعاً للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوّة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بآفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكريّة من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولتي، فوفقا (والتر ليبمان) "تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب". ذلك فان الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب

شروطية السياسية ، مركز الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006 ص 53/52

1 – امحند برقوق ،

الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7 نوفمبر 2008، ص 4/3

2 – هاشم كاظم صبيخي اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو الساحل الافريقي مجله ابحاث

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الأخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي.[1]

ثانياً: النظرية الواقعية الجديدة للأمن

استناداً الى النظرية الواقعية الجديدة فأن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي، وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتيبية السلطة وازداد نفوذها وتتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول. [2]

بالتالي فأن نقطة الانطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي، حيث تعتبر الواقعية البنيوية أو ما تسمى الواقعية البنيوية الثانية أن سبب الصراع يكمن في طبيعة التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة (روسو) أو الدول (والتز) الدخول في إتفاقيات تعاونية لإنهاء حالة الحرب، ويمكن أن يدفع تركيب ذلك النظام الدول نحو الحرب حتى ولوكان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام، فحسب والتز وميرشايمر فان الدول هي عبارة عن كيانات متنافسة وأنانية.[3]

حيث يعتقد "وولتز" أن النظم تتكون من بنية ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم الفوضوية أو التراتبية، ميزة، الوحدات متشابهة وظيفيا أو مختلفة، وتوزيع القدرات، وهنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما: [4]

ميسان العدد 39 حزيران 2024 جامعه ميسان العراق, ص 238-239.

[1] – محمد طيفوري صهيب محمود , انقلابات الساحل : الاسباب الداخلية وتاثيرات التنافس الدولي , سلسلة تحليل سياسات , المركز العربي ل لابحاث ودراسة السياسات , 13 ايلول 2013, قطر , ص 8-9.

[3] – تباطؤ دعم فرنسا لتنمية الساحل الإفريقي مقارنة بالمصاري ف العسكرية، جريدة الشرق ، ٢٢/٤/٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني، https// sharq. com

[4] – عبد ال الحليم غزالي، السياسية الخارجية الامريكية تجاه افريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهره، 2015 ص 70 –80

[4] – أحمد عسكر, كيف تستغل روسي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1-غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى.

2-مبدأ الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية.

ويعتبر الأمن بأنه حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الأخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي.[1]

واخيراً يمكن القول أن كل دولة تلعب دورها أو بعضا من أدوارها بما تمليه عليها الإحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول، أي ان الرغبة من طرف الوحدات السياسية في تعاملاتها وتفاعلاتها وبالتالي تحالفاتها مع بعضها البعض بغية زيادة قوتها دون أن يؤدي الطلب على القوة والإقبال عليها إلى تعرض أمن الدولة للخطر، فالتحالف وفقا للطرح الواقعي الجديد وسيلة لتحقيق الأمن وبالتالي الحفاظ على المصلحة.

ثالثاً: مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي

لقد عرف مفهوم الامن من قبل انصار التنظير الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعد المدرسة الليبيرالية من أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية

ا أزمات الغرب في الساحل ,مركز الهرم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث أنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية، الا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات.[1]

ان انصار الاتجاه الليبرالي ينظرون الى مسالة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين آخرين من غير الدوليين ضمن الترتيب العالمي، فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العمل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون الدول أمر لا مفر منه، فهذا ما برز في الليبرالية الجديدة. ويقوم الاتجاه الليبرالي البنيوي على الافتراضات التالية: أولها أكد بأن الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية. والثانية كل المؤسسات السياسية الدولية بما فيها الدولة الأمة تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الخاضع لحكمها. أما الثالثة فأن سلوك الدولة الذي يُعَدّ محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي من خلال التحالفات يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها.[2]

وظهرت على المستوي الدولي المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية وتضمنت أبعاد جديدة وتعريفات لقطاعات الأمن تتسع لتشمل قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.... الخ، ومع تنوع التحديات والمخاطر المباشرة التي تتعدي قدرة الدول العسكرية مستهدفة المواطن والمجتمع والجماعة وفرغ الأمن القومي من أدبيات السيادة.[3]

للدراسات السياسية و الاستراتيجية ,تاريخ الزيارة للموقع 2024/11/14 http// caps.ashram.org.eg ,

1 – نسرين الصباحي , تعزيز الحضور : مظاهر وتح

ديات التواجد الصيني في الس

احل الافريقي , المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية , على الموقع الالكتروني : https;//ecss.com.eg

3 – هاشم كاظم صبيخي ,مصدر سبق ذكره, ص242

3 – اكيم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتبين مما سبق أن عدداً من النظم الإقليمية التي تأثرت بالتغيرات التي تعصف بالبيئة الدولية استطاعت أن تمارس نوعاً من التكيف الإيجابي، وأبدت سرعة في التأقلم مع الحقائق الكونية في مجال الاندماج وتحقيق المزيد من الاعتماد المتبادل فيما بينها خاصة في موضوع الامن، في حين لم تستطع بعض النظم الإقليمية الأخرى خلق نوع من الشراكة في النظام الدولي، وتأثرت سلباً بالتغيرات السائدة، وعانت من التشرذم والانقسام.

المطلب الثاني

اثر المتغيرات الامنية على التحالفات الدولية

تشهد العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة تطورات مفصلية مرتبطة بتشكّلات النظام الدولي الجديد، الذي تتبدى ملامحه من دون أن تُدرك حدوده وقواعده المكتملة، فقد شهد العالم انهيار معالم النظام العالمي الأحادي القطب، قبل أن تتشكل معالم النظام الجديد وأقطابه، نظراً إلى اختلاف محددات وتطور مفاهيم الأمن والنفوذ والتأثير الدوليين. ففي العقد الأخير، حدث انزياح في محور الامن العالمي باتجاه يختلف على ما كان عليه سابقاً حيث اتجهت بوصلة التفاعلات الدولية الى الشرق من الكرة الارضية بسب العديد من العوامل الجيوستراتيجية التي دفعت القوى المؤثرة بهذا الاتجاه، بعد أن كان محصوراً على الدوام في نصف الكرة الأرضية الغربية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد قوة جذب الترتيبات الامنية نحو الشرق، بعد أن كانت لقرونٍ طويلة متمحورةً حول منطقة "قلب العالم" في المساحة الممتدة بين غرب آسيا وشرق أوروبا، حيث مصادر الطاقة في العقود الأخيرة وخطوط نقلها. ومع انتقال محور الترتيبات الامنية إلى الشرق خاصة الآسيوي منه، أعادت القوى الطامحة إلى التأثير الدولي صياغة رؤاها الاستراتيجية بما يتناسب مع هذا التطور، حتى شكّلت هذه الرؤى الجديدة نسقاً يزداد حضوره ووضوحه تحت عنوانٍ عريض وكبير عصر الشراكات والتحالفات الأمنية.[1]

شتاينر ، تقرير التنمية البشرية ،الامم المتحدة 2023/ 2024، ص 40 – 41

[1] – عشور قشي ،التنافس الفرنسي الامريكي حول منطقه الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام والاليات التغلغل،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إذا سيطرت المقاربة الواقعية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية باختزالها للأمن في المجال العسكري حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظروا إلى الأمن بإعتباره مشتقا من القوة، فقد تشكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية سواء نظر إليها كوسيلة أو كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الإثنين معا، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوم[1].[(2)]

هنالك مبادئ واسس عدة يرتكز عليها الفكر الواقعي تُعَدّ محددات لتحليل مفهوم الأمن، وهي كالآتي: [(3)]

1 – الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

2 – النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.

3 – تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

4 – الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.

5 – تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك والتوجس، فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى أخر أن العلاقات

---

[1] المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعه الجزائر,

[2] – المصدر نفسه,ص77

[2] – بدرحسن شافعي ,النفوذ الفرنسي في أفريقيا.. تراجع إستراتيجي أو انسحاب تكتي كي. 16/9/2023

[3] – سعيد ندا ، تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا : الأسباب والمآلات، مركز إبعاد للدراسات السياسية الاستراتيجية ، حزيران ٢٠٢٤، ص ٧ ,تقرير تحليلي على الموقع الإلكتروني www. dimensions center.net

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة، وبالتالي تسعة إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في ظل مبدأ كل لنفسه يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يفسر نزوع كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء.

6 – إستقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

كما أن كل دولة تؤدي دورها أو بعضاً من أدوارها بما تمليه عليها الإحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول، وهو ما يختلف عن طروحات الواقعية الكلاسيكية التي تعتبر أن أقصى قدر ممكن من القوة، وبالتالي فإن الرغبة من طرف الوحدات السياسية في تعاملاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض بغية زيادة قوتها دون أن يؤدي الطلب على القوة والإقبال عليها إلى تعرض أمن الدولة للخطر، فالقوة وفقا للطرح الواقعي الجديد وسيلة لتحقيق الأمن وليست وسيلة وغاية في نفس الوقت، كما هو الشأن بالنسبة للطرح الواقعي الكلاسيكي.[1]

هناك مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقق:[2]

1 – مسألة الخوف والغش وإنعدام الثقة: على الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال والتز وميرشايمر يقرون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، غير أن تحقيقه والمحافظة عليه صعب المنال بين الدول لأن هذه الأخيرة تبقى خائفة من قيام الأخرين بنقض اتفاقياتهم.

2 – مسالة المكاسب النسبية: فحسب الواقعية الجديدة فإن الدول تهتم بالمكاسب النسبية بدل الاهتمام بالمكاسب المطلقة، فما يهم الدول ليس المزايا التي تحصل عليها من المحصلات المختلفة، بل كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها.

---

[1] – عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص194.

2 – سليم قسوم، مصدر سابق، ص 71.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لقد اصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيداً ليس فقط لظهور مفاهيم الأمن العالمي والإقليمي، بل لتخالط الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية، ووجود جدل أصبح يُثار حول ثنائية الجيوستراتيجي، والجيواقتصادي في مسائل الأمن والتهديد، يبرز الأول: مع وجود صراعات جيوستراتيجية، والثاني: مع بروز تحولات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وأيهما أكثر فعالية في معالجة قضايا الأمن.

لقد عملت المتغيرات الدولية دور كبير في تغيير مفهوم الامن، مما أدى بالتالي الى التأثير على شكل التحالفات الدولية، إذ جنحت الكثير من التحالفات الى تبني النظرية الليبرالية المؤسساتية للأمن، حيث انطلقت الليبرالية الجديدة من انتقاد التصور الواقعي للأمن الدولي الذي يهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، حيث يقوم البناء التحليلي الواقعي على الدولاتية لا على المؤسساتية التي يراها نتاجا للأولى، وتؤكد من جهة أخرى على أن المؤسسات تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي، عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وآليات تسمح لها بإدارة بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج التحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تتيح للدول التصرف في سياستها الداخلية بسيادة مطلقة.

فالليبرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي. وتركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.[1]

والامن اليوم في ظل المتغيرات الدولية صار أوسع من قبل حيث عن القراءة الجغرافية العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي واصبح يركز على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، حيث تم اقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما

[1] – صباح بالة، مصدر سابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة "أكثر" ما دون الدولة " ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه، وهذا كله يجبر الدول على اقامة تحالفات فيما بينها.

ان الساحة الدولية اصبحت تعتمد على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية، وان المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى، حيث لا يعني ذلك أن المأسسة الدولية في استطاعتها منع حدوث الحروب، ولكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة من التعاون والتحالف، والتخفيف من النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الأنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، حيث توجه العالم اليوم إلى إعطاء المؤسسات الدولية المزيد من الاهتمام وجعلها تضطلع بمهام ليس للدولة قدرة على القيام بها بمفردها وسبب هذا التحول هو ما دعا إليه "دافيد ميتراني" منتصف القرن العشرين وهو التعاون فوق الوطني لحل المشاكل المشتركة.

لهذا اصبح من المسلم به لدى مراكز البحث وصناع القرار في النظام الليبرالي إعادة هيكلة المؤسسات الدولية لتصبح أكثر تكيفاً مع متطلبات البيئة العالمية الجديدة، فقد طالت هذه التغيرات جميع مفاصل المؤسسات الدولية والتي لها علاقة بالسياسات العالمية خاصة فيما يتعلق بالأمن حيث البنية والخصائص والأدوات. إضافة إلى ذلك فقد تمّ إعادة النظر في التجارب التكاملية في مناطق مختلفة من العالم لجهة دعم قنوات التكامل والاعتماد المتبادل كما في الأمن والتعاون الأوروبي، والاتحاد الأوروبي والكثير من التحالفات والتكتلات الاقليمية والعالمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة:

على الرغم من أنَّ جميع الدول حريصة على إيجاد صيغة أمنية تطمئن من خلالها التحالفات الدولية، وتستعيد عن طريقها قوتها وبالتالي الحفاظ على امنها، وتخلُق آليةً بديلةً ومظلَة حماية لدعم الأمن والاستقرار، فضلًا عن توفير الردع في مواجهة التحديات، وكذلك وضع حد لنفوذ الدول الاخرى، فإنَّ هناك العديد من التحديات التي تؤكِّد على أنَّ أيّ تحالُف قد ينشأ بين الدول سيواجه واقعا مختلفا كثيرا عمّا كان عليه الوضع في السابق. فالنظام الدولي قد تغيَّر بلا رجعة. وبالتالي فأن أي تحالف سيكون كلفته مرتفعة، وسيواجه نزعات وتوجهات دولية متباينة، ومصالح لا تتطابق بالضرورة مع وجهات نظرها. ومن ثم، فإنَّ الوصول إلى صيغة أمنية ما تحقِّق مصالحَ الدول المتحالفة، تحتاج إلى تغيير كبير في نهج الدول المتحالفة يكون على مستوى التغيرات الدولية، والابتعاد عن وجهات النظر السابقة، وفرْض الإملاءات أو الصِيَغ المُعَدَّة في الغرف المُغلَقة، بل وضْع مُقاربة واقعية تأخذُ بالاعتبار مصالح جميع الدول المتحالفة، ومصالح شعوبها.

واخيراً فان مفهوم الأمن اختلف باختلاف التهديد، وتختلف شدة التهديدات الأمنية حسب تصور كل فاعل في النظام الدولي. وفي ظل شدة التعقيد والترابط في العلاقات بين الدول، فإنه لا يمكن الجزم بأن تحقيق أمن دول دون غيرها هو أمر كافي مما يدفع الدول الى الدخول في تحالفات فيما بينها.

الاستنتاجات:

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا العديد من الحقائق التي لا يمكن التغافل عنها، التي تكمن في:

1-ان التحالفات والتكتلات كانت وما تزال وسيلة من الوسائل التي تلجأ لها الدول لمواجهة هيمنة دولة من الدول وسيطرتها على مقدرات النظام السياسي الدولي.

2- أنها تعد من المؤشرات الأولى التي تدل على تغيير هيكلية النظام السياسي الدولي ودلالة على وجود تهديدات متغيرة ولذلك تسعى من خلال التحالفات والتكتلات الدولية إلى تغييره.

3-ان المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام الدولي كان لها دور كبير في الكشف بأن هناك علاقة كبيرة بين الامن والتحالفات الدولية.

4-أن هناك علاقة متبادلة بين التحالفات الدولية والتغيرات التي طرأت على مفهوم الامن والتهديدات والصراعات الدولية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع:

اولاً: المراجع العربية

1-بونوار بن صايم، مصادر التهديد الخارجية لمن المغرب العربي وآفاتها المستقبلية رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣.

2-جون بيليس وستيف سميث، الواقعية في عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

3-حامد ربيع، نظرية الامن القومي، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد 3، ايلول ١٩٨٥.

4-سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية "دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010.

5-سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته و تهديداته "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

6-سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عَمان، 2014.

7-عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي "أسيا الوسطى-جنوب أسيا-شرق وجنوب شرق أسيا"، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

8-عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

9-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

10-عدنان السيد حسين نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

11-عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري "مالي نموذجاً"، اطروحة دكتوراه 2017-2018.

12-ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ، عَمان، 2011.

13-محمد الأمين البشرى، الأمن العربي المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠.

14-معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

15-ناصيف يوسف حتي، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥.

16-نيكولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة خيري حماد، دار الأفاق الجديدة، المغرب، ١٩٩٨ .

17- وليد عبد الحي، تحويل المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1-Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983).
2-McNamara, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966).
3-Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983).
4-Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.

الانترنيت:

1-صباح بالة، النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية، مقال منشور على الموقع الالكتروني لموسوعة السياسة. https://political-encyclopedia.org/dictionary

2- عقيل عباس، من الأمن القومي إلى الأمن الدولي "تحولات الوقائع والمصالح"، مقال منشور على صفحة سكاي نيوز عربية. https://www.skynewsarabia.com/blog/

3- محمد سيف الدين، تحالفات أمنية لتطويق "جزيرة العالم"، موقع الميادين على شبكة الانترنيت. https://www.almayadeen.net/articles

4- وليد نجا، إشكاليه تعريف مفهوم الأمن، مقال منشور على موقع اليوم السابع على شبكة الانترنيت. https://www.youm7.com/